الإمارات: أمننا وأمن السعودية واحد لا يتجزأ

أعربت الإمارات عن إدانتها لمحاولات ميليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، استهداف مناطق مدنية في المملكة العربية السعودية، من خلال إطلاق صاروخ باليستي باتجاه المنطقة الجنوبية، تمكنت قوات التحالف من اعتراضه وتدميره.

وجددت دولة الإمارات في بيان صادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي، أمس الاثنين، تضامنها الكامل مع المملكة إزاء تلك الهجمات الإرهابية ضد المدنيين، والوقوف معها في صف واحد ضد كل تهديد يطال أمنها واستقرارها، ودعمها في كل ما تتخذه من إجراءات لحفظ أمنها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها. وأكد البيان أن أمن الإمارات وأمن السعودية كل لا يتجزأ، وأن أي تهديد أو خطر يواجه المملكة تعتبره الدولة تهديداً لمنظومة الأمن والاستقرار فيها.

كما أشار إلى أن استمرار تلك الهجمات، يوضح طبيعة الخطر الذي يواجه المنطقة من الانقلاب الحوثي ودليل جديد على سعي تلك الميليشيات إلى تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة.

التعاون الخليجي: تهديد إيران للإمارات يحمل تداعيات خطيرة للمنطقة

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج، الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف، الأحد، أن تهديدات الرئيس الإيراني، حسن روحاني، وبعض المسؤولين الإيرانيين تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة، تحمل في طياتها تداعيات خطيرة على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وتتنافى مع الأعراف الدبلوماسية.

وطالب طهران بالالتزام بالأسس والمبادئ والمرتكزات الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، المبنية على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

كما أكد وقوف مجلس التعاون مع الإمارات العربية المتحدة ضد أي تهديدات تمس سيادتها وأمنها واستقرارها انطلاقا من مبدأ الدفاع المشترك، وأن أمن مجلس التعاون واستقراره كل لا يتجزأ، داعيا في الوقت نفسه إيران بالالتزام بسياسة حسن الجوار والكف عن لغة التهديد التي لا تخدم الأمن والاستقرار في المنطقه والعالم أجمع.

إلى ذلك، استدعت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في الإمارات القائم بالأعمال في سفارة إيران في أبوظبي إلى ديوان عام الوزارة، وسلمه السفير خليفة شاهين خليفة المرر، مساعد وزير الخارجية والتعاون الدولي للشؤون السياسية، مذكرة احتجاج شديدة اللهجة على خلفية التهديدات الواردة في خطاب الرئيس الإيراني حسن روحاني بشأن القرارات السيادية لدولة الإمارات، وهي التهديدات التي تكررت من وزارة الخارجية الإيرانية والحرس الثوري ومسؤولين إيرانيين آخرين.

واعتبرت الوزارة هذا الخطاب غير مقبول وتحريضياً ويحمل تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وفق وكالة الأنباء الإماراتية «وام».

إلى ذلك أكدت دولة الإمارات رفضها المطلق للغة الخطابات التحريضية من السلطات الإيرانية، معتبرة ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية واعتداء على السيادة كما يتنافى مع مبادئ القانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً، إذ ترفض دولة الإمارات أي تدخل في شؤونها وما تتخذه من قرارات وترفض التصريحات الإيرانية التي لا تصب في صالح الاستقرار في المنطقة، مؤكدة أن العلاقات بين الدول والاتفاقيات والمعاهدات هي مسألة سيادية.

إمدادات عسكرية من سورية لحفتر.. واحتجاجات بالجنوب على الأوضاع المعيشية

قال الناطق باسم غرفة عمليات سرت الجفرة العميد عبد الهادي دراه إن استطلاعات قوات حكومة الوفاق الوطني رصدت وصول 6 طائرات شحن من سورية إلى شرقي ليبيا، في حين تجاوزت خسائر إغلاقات موانئ النفط 8 مليارات.

وأضاف دراه، في إيجاز صحفي، أن 4 طائرات وصلت الجمعة الماضية، وطائرتين قدمتا أمس السبت، من مدينة اللاذقية إلى مدينة بنغازي، وكانت محملة بالمرتزقة السوريين والأسلحة.

في موضوع آخر، نشرت عملية «بركان الغضب» التابعة لحكومة الوفاق صورا قالت إنها لمحتجين في مدينة سبها جنوب غربي ليبيا يحملون الأعلام البيضاء احتجاجا على أوضاعهم المعيشية.

وأضافت عملية «بركان الغضب» أن المتظاهرين احتجوا على الأوضاع المعيشية في مدن ومناطق الجنوب الليبي الخاضعة لسيطرة قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

وفي ذات السياق، نشر ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي تسجيلا مصورا قالوا إنه لمحتجين في أحد شوارع سبها بسياراتهم، مرددين شعارات تطالب سكان المدينة بالاحتجاج.

وتعاني مدن ومناطق الجنوب من نقص حاد في الوقود والسيولة النقدية وانقطاع الكهرباء لساعات طويلة، وانتشار فيروس كورونا.

وفي موضوع ذي صلة، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط أن خسائر الإغلاقات –التي وصفتها بغير القانونية لموانئ النفط وحقوله شرق البلاد وجنوبها منذ أكثر من 200 يوم– تجاوزت حاجز 8 مليارات دولار.

وقالت المؤسسة إن استمرار إغلاق النفط سيؤدي إلى انهيار كامل للدينار الليبي أمام الدولار إذا استمر استنزاف الاحتياطي الليبي.

وكان أحمد المسماري الناطق باسم قوات حفتر قد أعلن قرارا بإغلاق كافة الحقول والموانئ النفطية حتى تحقيق عدة شروط، منها إيداع عوائد النفط في دولة أجنبية، ووضع آلية شفافة للإنفاق بضمانات دولية، ومراجعة حسابات مصرف ليبيا المركزي في طرابلس لمعرفة كيف وأين أنفقت عوائد النفط طوال السنوات الماضية.

دعوات للتسريع بتشكيل حكومة لبنانية جديدة.. وتحذيرات من تعاظم المخاطر

جبران باسيل

دعا رئيس التيار الوطني في لبنان جبران باسيل إلى الإسراع في تشكيل حكومة جديدة، تكون فاعلة ومنتجة وإصلاحية، مطالبا بعقد وطني جديد يقوم على دولة مدنية لا مركزية. في حين اعتبر البطريرك الماروني بشارة الراعي أن لبنان يواجه أعظم الأخطار.

وبيّن باسيل أن المطلوب منهم كتيار أن يشاركوا في الحصار الخارجي والداخلي ليس فقط على مجموعة حزبية اسمها حزب الله، بل على مكوّن لبناني بكامله. وأضاف أنه على استعداد لتحمل ثمن العقوبات التي يلوحون بها ضده من أجل وحدة لبنان وسلمه الأهلي. وطالب بعقد وطني جديد «يقوم على فكرة جمع كل شيء مشترك بيننا» عبر دولة مدنية لا مركزية.

وقال باسيل، في مؤتمر صحفي «إن تطوير النظام من خلال الدستور وليس بالقفز فوقه، ونحن قلنا سابقا إن الطائف فُرض علينا بالقوة، ولكن لن نقبل تطويره إلا بالتفاهم».

واتفاق الطائف يعد وثيقة الوفاق الوطني الموضوعة بين أطراف الحرب الأهلية اللبنانية (1975– 1990) في مدينة الطائف السعودية، والتي شكلت مبدأ التعايش المشترك بين الطوائف المختلفة وتمثيلها السياسي.

وكرّس اتفاق الطائف عام 1989، الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، معادلة اقتسام السلطة على أساس المحاصصات التي توزع المناصب الرئيسية بين المكونات الأساسية الثلاثة: المسيحيين والسنة والشيعة.

وفيما يتعلق بانفجار مرفأ بيروت، قال باسيل إن حزبه مع الاعتماد على أولا على الأجهزة الأمنية والقضائية لتقوم بعملها بسرعة وشفافية وفعالية بمساعدة كل الخبراء الراغبين والقادرين من الخارج، وأضاف أنه في حال وجود تقصير أو تقاعس أو تواطؤ «فالباب يشرّع لكل الاحتمالات».

وفي 4 أغسطس الجاري، قضت العاصمة ليلة دامية، جراء انفجار ضخم في مرفأ بيروت، خلف 178 قتيلا وأكثر من 6 آلاف جريح، ومئات المفقودين، إلى جانب دمار مادي هائل، وخسائر تقدر بنحو 15 مليار دولار، وفق أرقام رسمية غير نهائية. ودفع الانفجار حكومة حسان دياب إلى الاستقالة، لتكلف حاليا بتصريف أعمال البلاد التي تعيش حالة طوارئ.

ويزيد انفجار بيروت من أوجاع بلد يعاني، منذ أشهر، تداعيات أزمة اقتصادية قاسية، واستقطابا سياسيا حادا، في مشهد تتداخل فيه أطراف إقليمية ودولية.

من جانبه، قال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع إن تشكيل حكومة من المستقلين هو الأمل لإنجاز شيء يذكر في لبنان. وأعلن –بعد اجتماعه بالبطريرك الماروني بشارة الراعي– رفض حزبه تشكيل حكومة أقطاب أو وحدة وطنية.

أما البطريرك الماروني، فقد دعا إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة وتشكيل حكومة إنقاذ بدلا من «الطبقة السياسية» الحاكمة. وقال الراعي: «لبنان اليوم يواجه أعظم الأخطار. ولن نسمح بأن يكون ورقة تسوية بين دول تريد ترميم العلاقات فيما بينها، على حساب آلام الشعب اللبناني».

ويحظى الراعي بنفوذ في لبنان بصفته بطريرك الموارنة حيث يجري اختيار رئيس الجمهورية من أبناء الطائفة المارونية بموجب نظام تقاسم السلطة بين الطوائف المعمول به في البلاد.

كورونا يطلق النفير في لبنان.. والمستشفيات تئن

في وقت لا يزال لبنان يكافح آثار انفجار مرفأ بيروت الدامي يوم الرابع من أغسطس الذي أودى بحياة 180 شخصاً وأصاب الآلاف، يضرب الفيروس المستجد بقوة في البلاد، ليصل عدد الإصابات إلى 8881، بينهم 103 حالات وفاة.

فقد أعلن وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال أمس الاثنين، حمد حسن، حال النفير العام بسبب كورونا، مشدداً على «الحاجة إلى قرار شجاع بالإقفال لمدة أسبوعين.

وحذر حسن من «أننا أمام تحد حقيقي»، لافتاً إلى أن «الأرقام التيّ تسجل في الآونة الأخيرة صادمة، والموضوع يحتاج إلى إجراءات صارمة، لأن الوضع لم يعد يحتمل».

كما كشف عن «امتلاء أسرة العناية الفائقة في المستشفيات الحكومية والخاصة في بيروت. أما بالنسبة للمستشفيات التي لا تستقبل حالات كورونا، فيمكن للجيش وضع يده عليها وإلزامها استقبال المصابين وفقاً لحال الطوارئ المفروضة في العاصمة».

يشار إلى أن لبنان سجل الأحد عدداً قياسياً من الإصابات اليومية بالفيروس، حيث أصيب 439 شخصاً وتوفي 6 آخرون. وكانت عدد الإصابات اليومية بكورونا تتزايد بالفعل، إلا أن انفجار مرفأ بيروت زاد من صعوبة إجراءات التباعد الاجتماعي بالنسبة لكثيرين.

يذكر أن انفجار مرفأ بيروت فاقم الغضب الشعبي ضد الطبقة السياسية برمتها المتهمة بالفساد والإهمال والاستخفاف بحياة المواطنين، بعدما تبين وجود كميات ضخمة من نترات الأمونيوم في المرفأ منذ سنوات.

إلى ذلك يواجه قطاع الصحة في لبنان تحديات بسبب الوباء الذي ضرب البلاد وسط أزمة اقتصادية متفاقمة. وأدى الانفجار الذي ضرب قلب العاصمة إلى تدمير ثلاثة مستشفيات على الأقل بالعاصمة، وزاد الضغط بشكل كبير على المرافق الصحية التي لا تزال تعمل.

تشمل داعمين في لبنان ودول أخرى

إدارة ترامب تستعد لجولات جديدة من العقوبات ضد سورية

الرئيس الأميركي ترامب

قال مسؤولون أميركيون إن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تستعد لجولات جديدة من العقوبات ضد سورية، وهي تخطط لتوسيع قائمتها السوداء من خلال التركيز على شبكات الدعم المالي خارج سورية، مما يصعّد الضغط الدولي من أجل تحقيق سلام تفاوضي وانتقال سياسي.

وينقل تحليل أنه لإنجاز ذلك تريد واشنطن التحقيق في شبكات الشركات الدولية المرتبطة بالنظام وتكثيف الجهود الدبلوماسية للضغط على الحكومات، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة لقطع التدفقات النقدية.

ويشير التحليل إلى أنّ العقوبات الإضافية قد تشمل داعمين وشركاء للنظام السوري في لبنان ودولة الإمارات وشركات في أوروبا على صلة بعائلة الأسد.

ويضيف التحليل أن مبعوث وزارة الخارجية إلى سوريا السفير جيفري فيلتمان كان حذر في يونيو الماضي الإمارات من أنها قد تواجه عقوبات وذلك عقب إعادة فتح سفارة الإمارات في دمشق وعرض ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد دعم سوريا في احتواء انتشار فيروس كورونا.

سجلات ومراجعة

وقالت وسائل اعلام أميركية إنها راجعت سجلات متعلقة بمصادرة المملكة المتحدة لحساب بنكي لأنيسة شوكت ابنة أخت رئيس النظام السوري بشار الأسد، بسبب استخدامه في عمليات غسل أموال ولتجنب العقوبات.

كما حذر مسؤولون في إدارة ترامب أيضاً بشكل خاص كبار المسؤولين في لبنان منذ فترة طويلة من تقديم المساعدة للنظام السوري، بمن فيهم حاكم البنك المركزي رياض سلامة الذي خضع للتدقيق في الولايات المتحدة بسبب مزاعم عن بتورطه مالياً مع رامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري.

سد النهضة.. اختتام اجتماع ثلاثي وخلاف على النصوص وتحديد موعد جديد

انتهت أعمال الاجتماع الثلاثي عبر الفيديو على مستوى وزراء الخارجية والري في كل من مصر والسودان وإثيوبيا، لبحث القضايا الخلافية في ملف سد النهضة الإثيوبي مساء الأحد، وتم التوافق على عقد اجتماع جديد اليوم الثلاثاء، وفق ما أعلنه الجانب السوداني.

وقال مصدر سوداني إن الاجتماع الثلاثي –الذي عقد عبر الفيديو– لم ينجح في إقناع إثيوبيا بالعودة للأجندة المتفق عليها مسبقا أو تحديد أجندة جديدة لبحث القضايا الخلافية في مفاوضات سد النهضة.

وهذا الاجتماع الوزاري هو الأول الذي يعقد بمشاركة وزراء الخارجية، منذ تولي الاتحاد الأفريقي رعاية المفاوضات في يوليو الماضي.

وقالت وزارة الري السودانية في بيان صدر عقب الاجتماع إنه تقرر استئناف التفاوض اليوم الثلاثاء «للعمل على توحيد نصوص الاتفاقيات المقدمة من الدول الثلاث». وجددت الوزارة مطالبتها بالعودة للأجندة التي حددها الاتحاد الأفريقي راعي المفاوضات.

وكانت مصر والسودان قد طلبتا في الخامس من أغسطس الحالي تعليق المفاوضات لإجراء مشاورات داخلية بشأن الطرح الإثيوبي الذي قالوا إنه يُخالف ما اتفق عليه خلال القمة الأفريقية المصغرة في 21 يوليو الماضي، وهو أمر نفته إثيوبيا مؤكدة أن الوثيقة التي قدمتها تتماشى مع مخرجات تلك القمة.

وأشارت وزارة الري السودانية آنذاك، إلى أن الأجندة تحولت «مما كان متوافقا عليه طوال السنوات الماضية (اتفاق ملء وتشغيل السد والمشروعات المستقبلية على النيل الأزرق)، إلى جديدة تتعلق بتقاسم المياه بين دول حوض النيل».

وقال مصدر حكومي سوداني إن اتصالات على مستوى سياسي عال أجراها الاتحاد الأفريقي بين الدول الثلاث في الأيام الماضية، مهدت السبيل لعودة المفاوضات.

ويوم السبت أبدى رئيسا وزراء مصر والسودان تفاؤلهما بإمكان التوصل لاتفاق. وجاء في بيان مشترك «يرى الطرفان ضرورة التوصل الى اتفاق ملزم يضمن حقوق ومصالح الدول الثلاث وفق اتفاق إعلان المبادئ الموقع في عام 2015 ومبادئ القانون الدولي، على أن يضمن آلية فاعلة وملزمة لتسوية النزاعات».

وسد النهضة الذي تبنيه إثيوبيا على النيل الأزرق منذ 2011 أصبح مصدر توتر شديد بين أديس أبابا من جهة والقاهرة والخرطوم من جهة ثانية. ويتوقع أن يصبح هذا السد أكبر منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية من المياه في أفريقيا. ومنذ 2011، تتفاوض الدول الثلاث للوصول إلى اتّفاق حول ملء السدّ وتشغيله، لكنها رغم مرور هذه السنوات أخفقت في الوصول إلى اتّفاق.

وترى إثيوبيا أن السد ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، في حين تعتبره مصر تهديداً حيوياً لها، إذ إن نهر النيل يوفّر لها أكثر من 95% من احتياجاتها من مياه الري والشرب. وفي يونيو أعلنت إثيوبيا أنها بدأت تعبئة سدها العملاق مما أثار قلق القاهرة والخرطوم.